مجلة الشروق للعلوم التجارية
ISSN: 1687/8523
Online :2682-356X
2007/12870
sjcs@sha.edu.eg
https://sjcs.sha.edu.eg/index.php : موقع المجلة
الترقيم الدولي
ترقيم دولي الكتروني
رقم الايداع بدار الكتب المصرية
البريد الالكتروني
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

نحو مؤشر للشمول المالي وأثره على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري

أ.م.د / محمد صابر حموده السيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنوفية
Mohamed.elsayed@commerce.menofia.edu.eg

د/ أسامه عبدالمنعم عبدالحميد الخولي
مـدرس بقسـم المحـاسبة
كلية التجارة – جامعة المنوفية
elkholy.osama@hotmail.com

أ/ عماد علي الشيخ أحمد أبوزيد بدر
باحث ماجستير
كليـة التجارة – جامعة المنوفية
Emadbsdr88@gmail.com

كلمات مفتاحية :
الشمول المالي، أداء البنوك، قيمة البنوك.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :
السيد، محمد صابر، الخولي ، أسامه عبدالمنعم ، أبوزيد، عماد علي الشيخ(٢٠٢٤)، نحو مؤشر للشمول المالي وأثره على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الشروق للعلوم التجارية، عدد خاص، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص١٢٩ - ١٧٢

نحو مؤشر للشمول المالي وأثره على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري

أ.م.د / محمد صابر حموده السيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنوفية
Mohamed.elsayed@commerce.menofia.edu.eg

د/ أسامه عبدالمنعم عبدالحميد الخولي
مـدرس بقسـم المحـاسبة
كلية التجارة – جامعة المنوفية
elkholy.osama@hotmail.com

أ/ عماد علي الشيخ أحمد أبوزيد بدر
باحث ماجستير
كليــة التجارة – جامعة المنوفية
Emadbsdr88@gmail.com

ملخص الدراسة:

الهدف: اختبار أثر مؤشر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

المنهجية: استخدمت الدراسة منهجاً كمياً لتقييم أثر مؤشر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك لعينة مكونة من (٨) بنوك بنسبة (٢١.٠٥%) من إجمالي عدد البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري بإجمالي مشاهدات بلغت (٤٨) مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٦م-٢٠٢١م. وقد اعتمدت الدراسة لاختبار فروضها على تحليل ارتباط سبيرمان، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، فضلاً عن اختبار Kruskal-Wallis.

النتائج: خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكل من حجم البنك، الرافعة المالية، قيمة الودائع، وقيمة القروض على أداء البنوك، ووجود أثر ايجابي لعدد ماكينات ATM على أداء البنوك، وجود أثر ايجابي لكل من عدد ماكينات ATM، قيمة معاملات بطاقات الخصم، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عمر البنك، حجم البنك، عدد ماكينات POS، وعدد بطاقات الخصم على قيمة البنوك، في حين لوحظ وجود أثر سلبي لكل من قيمة الودائع، وحجم البنك على قيمة البنوك، وجود أثر سلبي لمؤشر الشمول المالي على أداء البنوك، بينما لوحظ وجود أثر ايجابي لمؤشر الشمول

المالي على قيمة البنوك، بالإضافة إلى وجود اختلافات بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق بمؤشر الشمول المالي، الأداء، وقيمة البنوك.

الأهمية: تساهم الدراسة في الأدبيات من خلال التحقق من الأثار الإيجابية والسلبية لممارسات الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك، وتحديد أهم الممارسات التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى أداء وقيمة البنوك مما يؤدي إلى ترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، أداء البنوك، قيمة البنوك.

Towards an Index of Financial Inclusion and its Impact on the Performance and Value of Listed Banks in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

Purpose: The current study seeks to examine the impact of financial inclusion index on the performance and value of banks listed in the Egyptian stock Exchange.

Methodology: The study used a quantitative approach to investigate the impact of the financial inclusion index on the performance and value of banks in (8) banks from 2016 to 2021, representing (21.05%) of the total number of banks listed on the Egyptian Stock Exchange with (48) firm-year observations. Spearman Analysis, Multiple Regression Analysis, and the Kruskal-Wallis test are run to test the hypotheses.

Findings: The findings concluded that there was a negative impact of bank size, leverage, deposits value, and loans value on the performance of banks, and there was a positive impact of ATM number on performance. There was a positive impact of ATM number, debit card transactions value, and transactions value, credit cards, bank age, bank size, POS machines number, and debit cards number on the value of banks. While it was observed that there was a negative impact of deposits value and bank size on value. There was a negative impact of the financial inclusion index on performance, while it was observed that there was a positive impact of the financial inclusion index on value. In addition to the presence of differences between the banks according to the financial inclusion index, performance, and value of the banks.

Originality/value: The study contributes to the literature by investigating the positive and negative effects of financial inclusion practices on the performance and value of banks and determining the most important practices that lead to an increase in the level of performance and value of banks, which leads to rationalizing the decisions of stakeholders.

Keywords: Financial Inclusion, Banks Performance, Banks Value.

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة

يعتبر الشمول المالي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والاستثمار بقطاع البنوك (غالي، ٢٠٢٠؛ محروس، ٢٠٢٠)، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض حجم الإقتصاد غير الرسمى وسهولة وصول جميع فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات إلى المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمام الفئات الفقيرة وضمها إلى التعاملات البنكية، مما يؤدي إلى توافر المعلومات عن التعاملات المالية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى (واصل، ٢٠١٩)، كما يساهم الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخول المنخفضة وسكان المناطق الريفية بتكاليف معقولة وحمايتهم من سوء استغلال الوسائل غير الرسمية (محروس، ٢٠٢٠؛ غالى، ٢٠٢٠).

وقد تناولت العديد من الدراسات أهمية الشمول المالي حيث أشارت دراسة واصل (٢٠١٩) إلى أهمية الشمول المالي في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، في حين خلصت دراسة النقيرة، ونور الدين (٢٠١٩) إلى أهمية الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، بينما توصلت دراسة محمد (٢٠١٩) إلى أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

وقد زاد الاهتمام العالمي بممارسات الشمول المالي حيث تم اتخاذ العديد من السياسات بغرض دعم الشمول المالي وتسهيل وصول العديد من الخدمات المالية لكافة طبقات المجتمع وتمكين معظم أفراد المجتمع من استخدام كافة المنتجات المالية بأقل التكاليف، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية (Zins & Weill, 2016)، كما أهتم البنك الدولي بضرورة تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصولها لكل طبقات المجتمع بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بغرض محاربة الفقر (Varghese & Viswanthan, 2018)، فضلاً عن قام البنك الدولي والعديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative

Group to Assist the Poor (C-GAP) بإعداد عدة برامج هدفها العمل على تحقيق الشمول المالي (Sajuyigbe,2017؛ محمد، ٢٠١٩). كما تم تضمين الشمول المالي كجزء أساسي من استراتيجية الأمم المتحدة ٢٠٣٠م من خلال توفير البنية الأساسية وتوفير جميع الخدمات المالية (عبد الجليل، ٢٠١٩)، تسهيل إجراءات المعاملات المالية، والتثقيف المالي من خلال الاهتمام بنشر الثقافة المالية وتوعية المجتمع بمدى أهمية التعامل من خلال النظام المالي الرسمي وخطورة التعامل مع النظم غير الرسمية (Neaime, et al., 2018; Iqbal, et al., 2017; Allen et al., 2016).

كما أصبح الشمول المالي أحد أهم أولويات الحكومة المصرية لما له من دور هام في تحقيق الاستقرار المالي، التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تحقيق العدالة الإجتماعية (جعفر،٢٠٢٠)، حيث قام البنك المركزي المصري بدراسة تستهدف تضمين الغالبية العظمى من المجتمع بالنظام المصرفي، وذلك بالتنسيق مع البنوك للتواجد خارج فروعها وبخاصة المدارس والجامعات والمناطق النائية والمهمشة والأقاليم، كما تم فتح حسابات جديدة بدون تكاليف، وإصدار مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، والمخصص لها ١٠ مليارات جنيه، كما ارتفعت القروض والتسهيلات المباشرة والممنوحة من قبل قطاع البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار عائد منخفض حيث بلغت ٤٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٦م وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٧م (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨)، فضلاً عن إنشاء مؤسسة التضامن للتمويل الصغير والصندوق الاجتماعى للتنمية، إلا أن هذه السياسات كانت محدودة الأثر بشكل كبير. لذلك اتجهت الحكومة المصرية فى الآونة الأخيرة إلى وضع برنامج للشمول المالي الذي يعد أداة لتحسين أوضاع الفقراء والمهمشين في النظام المالي الرسمي للدولة وذلك من خلال وضع خطة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق النمو الشامل (أحمد، وراضى، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من السياسات العديدة لمعظم الدول للتوسع في تطبيق الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض مستوى أداء وقيمة البنوك والتى تعتبر تحديات للشمول المالى (داغى، ٢٠١٧; Candiya Bongomin Lenka & Barik, 2018; et al., 2017)، والتي تتمثل في ارتفاع التكلفة مثل

العمولات والمصروفات التي تتقاضاها البنوك إجراء المعاملات المالية سواء فى فتح حساب مصرفى أو التعامل مع الصراف الآلى وهو ما يعد مانعًا أمام الفقراء للوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية (محروس، ٢٠٢٠)، العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل تدني مستوى الدخول الفردية، وسوء العدالة في توزيع الدخل القومي، وارتفاع معدلات الفقر، وارتفاع معدل التضخم والبطالة، وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي وهو مايعد من أكبر التحديات التي تقف حائلًا أمام ممارسات الشمول المالي في مصر (جعفر، ٢٠٢٠)، سوء التوزيع الجغرافى للبنوك وماكينات الصرف الآلى، وخاصةً فى القرى والمناطق النائية والتي تمنع الأفراد من الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية (البدوي، ٢٠١٩)، العوامل الثقافية مثل انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء وارتفاع مستوى الأمية المالية والذي يمثل عائقًا كبيرًا عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية (محروس،٢٠٢٠؛ Katoroogo, 2016)، فضلًا عن العوامل الإجرائية مثل شروط التعامل على الحسابات والحد الأدنى للرصيد أو لفتح حساب، أو تعقيد المستندات المطلوبة، وضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي للتعريف بأهميته والفوائد التي ستعود على المواطن والدولة فى حالة تطبيقه.

كما قد يترتب على تطبيق الشمول المالي العديد من المخاطر (Zachosova et al., 2018)، والتي تتمثل في المخاطر التشغيلية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال عدم التأمين الكافي للمعاملات الإلكترونية، فشل النظم فى إنجاز الأعمال، عدم وجود قواعد بيانات متكاملة، عدم ملاءمة تصميم النظم وعدم الصيانة المستمرة لها، التوقف المفاجئ للنظم، إساءة استخدام النظم من جانب العملاء والعاملين، وحدوث إختراق لأنظمة البنك، مما قد يؤثر بالسلب على الأداء المالي وانخفاض القيمة السوقية للبنك، فضلًا عن ارتفاع المخاطر الإئتمانية من خلال التعامل مع عملاء غير جيدين مما قد يؤثر بالسلب على الاستقرار المالي (عوض وآخرون، ٢٠٢١)، والمخاطر القانونية من خلال اختراق القواعد والضوابط والقوانين، فضلًا عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية نتيجة زيادة حدة المنافسة في سوق المال، الحاجة إلى تخفيض أسعار الخدمات والمنتجات المالية، زيادة إحتمالات الغش من جانب العملاء، الحاجة إلى التدريب المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم، والحاجة إلى التطوير المستمر في جودة الخدمات والمنتجات المالية.

وفى ضوء ما سبق فقد ترتب على تلك التحديات والمخاطر والعواقب السلبية لتطبيق الشمول المالي ضرورة الحاجة إلى دراسة أثر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، ومن ثم تثير مشكلة الدراسة العديد من الأسئلة التي تعكس جوهر المشكلة والتي تتمثل في الأسئلة التالية:

١. ما هى طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٢. ما هى طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٣. ما هو أثر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٤. ما هو أثر الشمول المالي على قيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٥. ما هو أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٦. ما هو أثر مؤشر الشمول المالي على قيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٧. ما مدى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء وقيمة البنوك؟

ثانياً: أهدف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر مؤشر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٢. فحص طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٣. التحقق من أثر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٤. تحديد أثر الشمول المالي على قيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٥. تحديد أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٦. فحص أثر مؤشر الشمول المالي على قيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٧. تحديد مدى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء وقيمة البنوك.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

١. إلقاء الضوء على ممارسات الشمول المالي الذى يعتبر أحد الركائز الأساسية للاستقرار المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن دراسة وتحليل أثر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك مما يؤدي إلى تعزيز ممارسات الشمول المالي، وارتفاع أداء وقيمة البنوك المصرية.

٢. مساعدة البنوك المصرية فى ارتفاع أدائها وقيمتها من خلال اقتراح مؤشر للشمول المالي ودراسة أثر تطبيقه على أداء وقيمة البنوك المصرية.

٣. توسيع نطاق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في توسيع نطاق ممارسات الشمول المالي وضمها إلى تعاملات البنوك مما يؤدي إلى ارتفاع أداء وقيمة البنوك المصرية.

٤. إجراء الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك في مصر والذي يعتبر المحور الأساسي للإقتصاد القومي وأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: نطاق الدراسة

اقتصرت الدراسة في قياس أداء البنوك على معيار CAMELS من خلال خمس مؤشرات تتمثل في معدل كفاية رأس المال، جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء، كفاءة الإدارة، إدارة الربحية، ودرجة السيولة، كما اقتصرت الدراسة في قياس قيمة البنوك على نموذج Tobin's Q.

كما اقتصرت الدراسة على ثمانية متغيرات كمؤشر للشمول المالي والتي أمكن الحصول عليها من تقارير البنك المركزي المصري، في حين اقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك المستمر قيد وتداول أسهمها في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠٢١م، بينما يخرج عن نطاق الدراسة البنوك التى لم يستمر قيد وتداول أسهمها خلال فترة الدراسة، البنوك التى لا تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١، فضلاً عن البنوك التي لا تعرض تقاريرها المالية بالجنيه المصري.

خامساً: تنظيم الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقي من الدراسة إلى ستة أقسام رئيسية تتمثل في مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة، منهجية الدراسة التطبيقية، اختبار الفروض واستخلاص نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، فضلاً عن مجالات الدراسات المستقبلية.

سادساً: مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء وقيمة البنوك حيث استهدفت دراسة **Dzombo et al. (2018)** فحص دور الشمول المالي في العلاقة بين استراتيجية الخدمات البنكية المقدمة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، وقد أجريت الدراسة على جميع البنوك التجارية البالغ عددها ٤٢ بنكاً في كينيا خلال الفترة من ٢٠٠٩م- ٢٠١٤م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن

قوة العلاقة بين استراتيجية الخدمات البنكية المقدمة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا يعتمد على مستوى الشمول المالي.

بينما استهدفت دراسة يوسف (٢٠٢٠) التحقق من أثر الشمول المالي على أداء البنوك، وقد استخدمت الدراسة نموذج **CAMELS** الأمريكي للأعوام (٢٠١١م-٢٠١٤م-٢٠١٧م)، وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من ٤ بنوك خلال الفترات (٢٠١١م-٢٠١٤م-٢٠١٧م)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لمتغيرات الشمول المالي والتي تتمثل في البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية، وعدد أجهزة الصراف الآلي على أداء البنوك، فضلاً عن عدم وجود أثر معنوي لكل من الأدخار، الاقتراض، وعدد الفروع على أداء البنوك.

في حين استهدفت دراسة **Shihadeh (2020)** دراسة وتحليل العلاقة بين عوامل الشمول المالي وأداء البنوك ومخاطرها بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٢٧١ بنكا منتشرة في ٢٤ دولة بالمنطقة خلال الفترة من ٢٠١١م- ٢٠١٤م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعوامل الشمول المالي على أداء البنوك، ووجود أثر سلبي لعوامل الشمول المالي على مخاطر البنوك.

أما الدراسة التي قام بها **Al-Chahadah et al. (2020)** فقد استهدفت تحديد أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٦ بنك مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠١٤م- ٢٠١٧م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لمؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في الوصول إلى الخدمات المالية وتمويل المؤسسات على الأداء المالي للبنوك الأردنية.

كما استهدفت دراسة **Ditta and Saputra (2020)** فحص أثر الشمول المالي على أداء البنوك في أندونسيا، وقد اعتمدت الدراسة على ٤ مؤشرات للشمول المالي وتتمثل في عدد أجهزة الصراف الألي، عدد فروع البنوك، نسبة الائتمان إلى الدخل المحلي الإجمالي، وعدد نقاط البيع، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٠٠ بنك خلال الفترة من ٢٠١٤م- ٢٠١٨م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك.

في حين استهدفت دراسة **Vo and Nguyen (2021)** تحديد أثر تطبيق الشمول المالي على تعزيز أداء البنوك في منطقة أسيا، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٥٠٧ بنكاً في الأسواق الناشئة في منطقة أسيا خلال الفترة من ٢٠٠٨م-٢٠١٧م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للشمول المالي على أداء البنوك في منطقة أسيا.

بينما استهدفت دراسة **Shihadeh (2021)** فحص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين، وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك العاملة في فلسطين البالغ عددها ١٥ بنكاً بما يعادل ١٦٢ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٦م-٢٠١٦م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك.

كما استهدفت دراسة عوض **(٢٠٢١)** التحقق من أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٦ بنك وتم تقسيم العينة إلى بنوك تجارية حكومية ويبلغ عددها ٤ بنوك وبنوك تجارية غير حكومية وبلغ عددها ١٢ بنك بما يعادل ٩٦ مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠١٩م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي للبنوك.

في حين استهدفت دراسة **Ahamed et al. (2021)** التحقق من مدى تعزيز الخدمات البنكية الشاملة لأداء البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة دولية مكونة من ١٧٤٠ بنك خلال الفترة ٢٠٠٤م- ٢٠١٥م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين استخدام الخدمات البنكة الشاملة والأداء على مستوى البنوك.

بينما أشارت دراسة **Sha'ban et al. (2021)** فحص أثر العلاقة بين المؤشرات المختلفة للشمول المالي وأداء البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة عالمية من الدول وعددها ١٣١ دولة ومن بين هذه الدول يصف البنك الدولي ٨٨ دولة على أنها دول مرتفعة الدخل أو دول ذات دخل متوسط وقد كانت العينة النهائية مكونة من ١١٢٤ مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٤م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للشمول المالي على أداء البنوك ويظهر ذلك في الدول منخفضة

الدخل، وأيضاً وجود علاقة ايجابية بين عدد أجهزة الصراف الألي وأداء البنوك بخاصة في الدول ذات الدخل المرتفع.

كما استهدفت دراسة **Vo et al. (2022)** فحص مدي تأثير السياسات على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والشمول المالي والأداء المالي لقطاع البنوك في الأسواق الناشئة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنكاً مدرجة في بورصة فيتنام خلال الفترة من ٢٠١١م- ٢٠١٩م، وقد خلصت الدراسة إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة وأنها تساهم بشكل ايجابي في الشمول المالي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط ايجابي بين ممارسات الشمول المالي وأداء البنك.

في حين استهدفت دراسة **Sedik (2022)** فحص مدي تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد أجريت الدراسة على ٣٨ بنك في مصر خلال الفترة من ٢٠١١م- ٢٠٢٠م، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي من حيث عدد الفروع، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، والكثافة البنكية على الربحية، ووجود أثر سلبي لمؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل في عدد بطاقات الخصم، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد نقاط البيع على السيولة.

كما استهدفت دراسة **Al-Eitan et al. (2022)** تحديد أثر الشمول المالي على ربحية البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنكاً أردنياً خلال الفترة من ٢٠٠٩م- ٢٠١٩م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر سلبي لمؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في عدد حسابات القروض، وحجم الودائع على ربحية البنوك التجارية في الأردن، وعدم وجود أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل في عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف الآلي على ربحية البنوك.

بينما استهدفت دراسة **Khatib et al. (2022)** فحص العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١١ بنكاً خلال الفترة من ٢٠١٢م- ٢٠٢٠م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في عدد أجهزة الصراف الألي، عدد فروع البنوك، وتقديم

الخدمات يؤدي إلى تحسين أداء البنوك من خلال الربحية، فضلاً عن عدم وجود أثر معنوي لبعض مؤشرات الشمول المالي مثل عدد نقاط البيع على أداء البنوك.

أما الدراسة التي قام بها **Bhatter and Chhatoi (2023)** فقد استهدفت التحقق من أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد أجريت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في مؤشر **Nifty** والبالغ عددها ١٢ بنك خلال الفترة من ٢٠١٥م- ٢٠٢٢م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي، كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر وسيطاً هاماً يمكن أن يؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي للبنوك.

في حين استهدفت دراسة **Alomaria and Aladi (2024)** فحص العلاقة بين الافصاح عن أنشطة الشمول المالي وأداء البنوك السورية، وقد أجريت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها ١٤ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٥م- ٢٠٢٠م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وأداء البنوك السورية.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء وقيمة البنوك، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي، نماذج قياس أداء وقيمة البنوك، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية، مما يتطلب ضرورة تحديد أثر مؤشرات الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، ومن ثم يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى وأداء البنوك.
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى وقيمة البنوك.
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للشمول المالى على أداء البنوك.
٤. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للشمول المالى على قيمة البنوك.
٥. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الشمول المالى على أداء البنوك.
٦. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك.
٧. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك.

سابعاً: منهجية الدراسة التطبيقية

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الاحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة، ويمكن عرض ذلك على النحو التالى:

١ـ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠٢١م والبالغ عددها (٣٨) بنك وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقًا للشروط التالية:

١. توافر التقارير المالية السنوية للبنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠٢١م.

٢. البنوك التى تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لإمكانية مقارنة نتائج الدراسة.

٣. البنوك التى تعرض تقاريرها المالية بالجنيه المصرى.

وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد بنوك العينة (٨) بنوك بنسبة (٢١.٠٥%) من إجمالي عدد بنوك مجتمع الدراسة.

٢ـ متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تضمنت الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات حيث يتمثل المتغير المستقل فى الشمول المالي والذي تم قياسه من خلال العديد من المؤشرات التي تتمثل في قيمة الودائع (X_1)، قيمة القروض (X_2)، عدد بطاقات الائتمان (X_3)، قيمة معاملات بطاقات الائتمان (X_4)، عدد بطاقات الخصم (X_5)، قيمة معاملات بطاقات الخصم (X_6)، عدد ماكينات ATM (X_7)، عدد ماكينات POS (X_8)، هذا بالإضافة إلى اقتراح مؤشر مركب للشمول المالي (X) يعتمد على المؤشرات الثمانية السابق ذكرها.

بينما يتمثل المتغير التابع في أداء وقيمة البنوك، وقد تم قياس الأداء (Y_1) من خلال معيار CAMELS والذي تم التعبير عنه من خلال معدل كفاية رأس المال (Y_{11})، والذي تم قياسه اعتمادًا على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

(كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Masood et al., 2016 Ahsan, 2016)؛ بالإضافة إلى جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء (Y_{12}) والتي تم قياسها اعتمادًا على نسبة القروض غير المنتظمة إلى اجمالى القروض (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Masood et al., 2016; Ahsan, 2016)، فضلًا عن كفاءة الإدارة (Y_{13}) والتي تم قياسها اعتمادًا على نسبة الدخل التشغيلى إلى متوسط إجمالى الأصول (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Ahsan, 2016 ;Masood et al., 2016)، وإدارة الربحية (Y_{14}) من خلال نسبة صافى الربح بعد الضريبة إلى اجمالى حقوق الملكية (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨)، ودرجة السيولة (Y_{15}) من خلال نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Ahsan, 2016)، كما تم قياس القيمة (Y_2) باستخدام نموذج Tobin's Q من خلال القيمة السوقية (سعر السهم مضروباً فى عدد الأسهم القائمة) مضافاً إليها اجمالى الالتزامات مقسوماً على إجمالى الأصول (Susanti & Restiana, 2018).

في حين تتمثل المتغيرات الحاكمة في حجم البنك (Z_1) والذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Lenard et al., 2016; Ji et al, 2017; Amoah et al., 2017)، الرافعة المالية (Z_2) التي تم قياسها إعتمادًا على نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول (Chen & Zhang, 2014; Ji et al., 2017)، فضلًا عن عمر البنك (Z_3) الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات العمل منذ تاريخ التأسيس (Almasri & Ramli, 2020; Jabbouri & Almustafa, 2021).

ويمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (١) التالي:

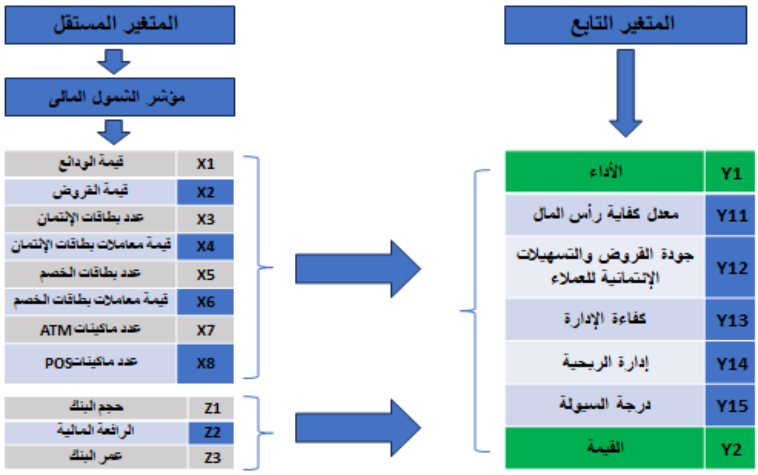

شكل رقم (١)
العلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر : إعداد الباحث

٣ـ مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروضها على التقارير المالية الصادرة من البنوك محل الدراسة خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٦م حتى ٢٠٢١م، التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى موقع معلومات مباشر مصر (https://www.mubasher.info).

٤ـ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١/٤ اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

٢/٤ اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لتحديد مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على أداء وقيمة البنوك، وقد

اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Diagnostics Collinearity من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.

٣/٤ اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لتحديد مدى وجود أثر حقيقي للشمول المالي على أداء وقيمة البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة Durbin Watson (D-W).

٤/٤ التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة من خلال الاعتماد على المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.

٥/٤ تحليل ارتباط سبيرمان Spearman Analysis لتحديد اتجاة وقوة العلاقة بين الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك.

٦/٤ تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis لبناء نماذج لتقدير أداء وقيمة البنوك، فضلًا عن تحديد أثر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك.

٧/٤ اختبار Kruskal-Wallis لتحديد مدى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي، وأداء وقيمة البنوك.

ثامناً: اختبار الفروض واستخلاص نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التى تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر مؤشر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- اختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائى من خلال اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى نماذج الدراسة، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نماذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

١/١ اختبار التوزيع الطبيعى

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كلٍ من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار(.Sig) أكبر من ٠,٠٥ (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)
نتائج اختبار التوزيع الطبيعى

رمز المتغير	المتغير	Kolmogorov – Smirnov		Shapiro – Wilk	
		الإحصائية	المعنوية	الإحصائية	المعنوية
X	مؤشر الشمول المالى	.139	.021	.917	.002
X_1	قيمة الودائع	.347	.000	.679	.000
X_2	قيمة القروض	.421	.000	.593	.000
X_3	عدد بطاقات الإئتمان	.348	.000	.666	.000
X_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	.380	.000	.511	.000
X_5	عدد بطاقات الخصم	.255	.000	.695	.000
X_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	.334	.000	.517	.000
X_7	عدد ماكينات ATM	.268	.000	.629	.000
X_8	عدد ماكينات POS	.456	.000	.597	.000
Y_1	الأداء	.334	.000	.467	.000
Y_{11}	معدل كفاية رأس المال	.390	.000	.357	.000
Y_{12}	جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	.169	.001	.796	.000
Y_{13}	كفاءة الإدارة	.301	.000	.592	.000
Y_{14}	إدارة الربحية	.279	.000	.472	.000
Y_{15}	درجة السيولة	.425	.000	.395	.000
Y_2	القيمة	.488	.000	.370	.000
Z_1	حجم البنك	.175	.001	.883	.000
Z_2	الرافعة المالية	.492	.000	.246	.000
Z_3	عمر البنك	.285	.000	.742	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١) لوحظ أن قيم المعنوية اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي واعتماد الدراسة على الاختبارات اللامعلمية.

٢/١ اختبار التداخل الخطى

يتم اجراء اختبار التداخل الخطى Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى النموذج حيث تؤدى هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم اجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، وباجراء اختبار التداخل الخطى لوحظ أن قيم تضخم التباين أقل من (١٠) وقيم التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نماذج الدراسة فى تفسير الأثر على أداء وقيمة البنوك.

٣/١ اختبار الارتباط الذاتى

يتم اجراء اختبار الارتباط الذاتى Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتى فى النموذج حيث تؤدى هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم اجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١.٥: ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وباجراء اختبار الارتباط الذاتى لنماذج الدراسة لوحظ أن قيمة (D-W) تقع داخل المدى (١.٥: ٢.٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نماذج الدراسة.

٢- التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة فى التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة على المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية، ويمكن توضيح التحليل الوصفى لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٢) التالى:

جدول رقم (٢)

نتائج التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعيارى
X	مؤشر الشمول المالى	.54	.19	0.99	.25
X_1	قيمة الودائع	21436467446	1313296	131298000000	34702208147
X_2	قيمة القروض	7771112034	569861	65566000000	14864509835
X_3	عدد بطاقات الإئتمان	252157	1845	1415484	407972
X_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	10253776592	1747171	112550000000	23433576192
X_5	عدد بطاقات الخصم	1099841	14751	6222260	1610078
X_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	103263581584	228109510	1160970000000	230384636469
X_7	عدد ماكينات ATM	851	36	5347	1378
X_8	عدد ماكينات POS	4234	11686	27324	7819
Y_1	الأداء	68.66	.31	81.5	159.37
Y_{11}	معدل كفاية رأس المال	.11	.046	.902	.16
Y_{12}	جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	4.78	1.02	17.80	3.50
Y_{13}	كفاءة الإدارة	62.67	.007	87.13	120.02
Y_{14}	إدارة الربحية	.26	.099	2.07	.29
Y_{15}	درجة السيولة	0.65	.015	7.87	786.51
Y_2	القيمة	1.09	.92	18.17	9034.87
Z_1	حجم البنك	20.36	14.39	25.13	3.22
Z_2	الرافعة المالية	1.24	.09	9.38	1.67
Z_3	عمر البنك	3.88	3.50	4.81	.39

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

بفحص بيانات الجدول رقم (٢) لوحظ أن متوسط مؤشر الشمول المالى للبنوك محل الدراسة بلغ (٠.٥٤) بحد أدنى وأعلى (٠.١٩، ٠.٩٩) على الترتيب، أما فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالى فقد بلغ متوسط قيمة الودائع (٢١٤٣٦٤٦٧٤٤٦) بحد أدنى وأعلى بلغ (١٣١٣٢٩٦، ١٣١٢٩٨٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، وبلغ متوسط قيمة القروض (٧٧٧١١١٢٠٣٤) بحد أدنى وأعلى (٥٦٩٨٦١، ٦٥٥٦٦٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، كما بلغ متوسط عدد بطاقات الإئتمان (٢٥٢١٥٧) بحد أدنى وأعلى (١٨٤٥، ١٤١٥٤٨٤) على الترتيب، بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ متوسط قيمة معاملات بطاقات الإئتمان (١٠٢٥٣٧٧٦٥٩٢) بحد أدنى وأعلى (١٧٤٧١٧١، ١١٢٥٥٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، بينما بلغ متوسط عدد بطاقات الخصم

(١٠٩٩٨٤١) بحد أدنى وأعلى (١٤٧٥١، ٦٢٢٢٢٦٠) على الترتيب، كما تبين أن متوسط قيمة معاملات بطاقات الخصم هو (١٠٣٢٦٣٥٨١٥٨٤) بحد أدنى وأعلى (٢٢٨١٠٩٥١٠، ١١٦٠٩٧٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، فضلاً عن عدد ماكينات ATM بلغ متوسطها (٨٥١) بحد أدنى وأعلى (٣٦، ٥٣٤٧) على التوالى، وأخيراً بلغ متوسط عدد ماكينات POS (٤٢٣٤) بحد أدنى وأعلى (١١٦٨٦، ٢٧٣٢٤) على الترتيب.

أما بالنسبة للمتغيران التابعان فقد بلغ متوسط أداء البنوك محل الدراسة (٦٨.٦٦) بحد أدنى وأعلى (٠.٣١، ٨١.٥٠) على الترتيب، أما فيما يتعلق بمؤشرات أداء البنوك فقد بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (٠.١١) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٤٦، ٠.٩٠٢) على الترتيب، فى حين بلغ متوسط جودة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء (٤.٧٨) بحد أدنى وأعلى (١.٠٢، ١٧.٨٠) على الترتيب، كما بلغ متوسط كفاءة الإدارة (٦٢.٦٧) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٠٧، ٨٧.١٣) على الترتيب، بينما بلغ متوسط إدارة الربحية (٠.٢٦) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٩٩، ٢.٠٧) على الترتيب، وأخيراً بلغ متوسط درجة السيولة (٠.٦٥) بحد أدنى وأعلى (٠.٠١٥، ٧.٨٧) على الترتيب. أما بالنسبة للمتغير التابع الثانى والذى يتمثل فى قيمة البنك فقد بلغ المتوسط (١.٠٩) بحد أدنى وأعلى (٠.٩٢، ١٨.١٧) على الترتيب.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة فقد لوحظ أن متوسط حجم البنوك محل الدراسة بلغ (٢٠.٣٦) بحد أدنى وأعلى (١٤.٣٩، ٢٥.١٣) على الترتيب، بينما لوحظ أن متوسط الرافعة المالية بلغ (١.٢٤) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٩، ٩.٣٨) على الترتيب، فضلاً عن عمر البنوك حيث بلغ المتوسط (٣.٨٨) بحد أدنى وأعلى (٣.٥٠، ٤.٨١) على الترتيب.

٣- تحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالى وأداء البنوك

لتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالى وأداء البنوك، يتم التحقق من مدى صحة الفرض **الأول** القائل بأنه **"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى وأداء البنوك"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط سبيرمان لتحديد اتجاة وقوة العلاقة بين الشمول المالى وأداء البنوك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣) التالى:

جدول رقم (٣)
قيم الارتباط بين الشمول المالى وأداء البنوك

رمز المتغير	مؤشر الشمول المالى	أداء البنوك Y_1
X	مؤشر الشمول المالى	.066-**
X_1	قيمة الودائع	.444-
X_2	قيمة القروض	.423-**
X_3	عدد بطاقات الإئتمان	.025
X_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	.070-
X_5	عدد بطاقات الخصم	.373
X_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	.177
X_7	عدد ماكينات ATM	.439**
X_8	عدد ماكينات POS	.056
Z_1	حجم البنك	.359-**
Z_2	الرافعة المالية	.198-**
Z_3	عمر البنك	.412

** ارتباط معنوى عند مستوى ١%
المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتبين من نتائج الجدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين كل من (مؤشر الشمول المالى، قيمة القروض، حجم البنك، والرافعة المالية) وأداء البنوك محل الدراسة وذلك عند مستوى ١% حيث كانت قيم معامل الارتباط (-٠.٠٦٦، -٠.٤٢٣، -٠.٣٥٩، -٠.١٩٨) على الترتيب، كما لوحظ وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين عدد ماكينات ATM وأداء البنوك وذلك عند مستوى ١% حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٤٣٩)، بينما لوحظ عدم وجود علاقات ارتباط معنوية بين كل من (قيمة الودائع، عدد بطاقات الائتمان، قيمة معاملات بطاقات الائتمان، عدد بطاقات الخصم، قيمة معاملات بطاقات الخصم، عدد ماكينات POS، وعمر البنك) وأداء البنوك محل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير لتلك العوامل بالنسبة للبنوك محل الدراسة.

يتضح مما سبق أنه يمكن **رفض** الفرض **الأول** القائل بأنه **"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى وأداء البنوك"**، حيث أثبتت الدراسة أن مؤشر الشمول المالى ذات ارتباط معنوى بأداء البنوك مما يشير إلى أهمية الاعتماد على مؤشر الشمول المالى فى تقدير أداء البنوك بدقة عالية.

٤- تحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالى وقيمة البنوك

لتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالى وقيمة البنوك، يتم التحقق من مدى صحة الفرض **الثانى** القائل بأنه **"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى وقيمة البنوك"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط سبيرمان لتحديد اتجاة وقوة العلاقة بين الشمول المالى وقيمة البنوك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٤) التالى:

جدول رقم (٤)
قيم الارتباط بين الشمول المالى وقيمة البنوك

رمز المتغير	مؤشر الشمول المالى	قيمة البنوك Y_2
X	مؤشر الشمول المالى	.105**
X_1	قيمة الودائع	.650-
X_2	قيمة القروض	.636-
X_3	عدد بطاقات الإئتمان	.239
X_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	.225**
X_5	عدد بطاقات الخصم	.503**
X_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	.354**
X_7	عدد ماكينات ATM	.647**
X_8	عدد ماكينات POS	.376**
Z_1	حجم البنك	.543-**
Z_2	الرافعة المالية	.276-**
Z_3	عمر البنك	.594**

** ارتباط معنوى عند مستوى ١%
المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتبين من نتائج الجدول رقم (٤) وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين كل من (مؤشر الشمول المالى، قيمة معاملات بطاقات الائتمان، عدد بطاقات الخصم، قيمة معاملات بطاقات الخصم، عدد ماكينات ATM، عدد ماكينات POS، وعمر البنك) وقيمة البنوك محل الدراسة وذلك عند مستوى ١% حيث كانت قيم معامل الارتباط (٠.١٠٥، ٠.٢٢٥، ٠.٥٠٣، ٠.٣٥٤، ٠.٦٤٧، ٠.٣٧٦، ٠.٥٩٤) على الترتيب.

كما لوحظ وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين كل من (حجم البنك، والرافعة المالية) وقيمة البنوك وذلك عند مستوى ١% حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-٠.٥٤٣، -٠.٢٧٦) على الترتيب، بينما لوحظ عدم وجود علاقات ارتباط معنوية بين كل من (قيمة الودائع، قيمة القروض، وعدد بطاقات الائتمان) وقيمة البنوك محل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير لتلك العوامل بالنسبة للبنوك محل الدراسة.

يتضح مما سبق أنه يمكن **رفض** الفرض **الثانى** القائل بأنه **"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى وقيمة البنوك"**، حيث أثبتت الدراسة أن مؤشر الشمول المالى ذات ارتباط معنوى بقيمة البنوك مما يشير إلى أهمية الاعتماد على مؤشر الشمول المالى فى تقدير قيمة البنوك بدقة عالية.

٥- اختبار أثر الشمول المالى على أداء البنوك

لإختبار أثر الشمول المالى على أداء البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض **الثالث** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالى على أداء البنوك"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير أداء البنوك بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك من خلال الجدول رقم (٥) التالى:

جدول رقم (٥)
نتائج تحليل الإنحدار لأثر الشمول المالى على أداء البنوك

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X_1	قيمة الودائع	-.11	**.040**	5.440	.282
X_2	قيمة القروض	-.06	**.044**	5.025	.299
X_3	عدد بطاقات الإئتمان	.20	.115	5.545	.121
X_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	-.62	.121	2.106	.135
X_5	عدد بطاقات الخصم	.63	.316	2.636	.277
X_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	.19	.224	4.687	.282
X_7	عدد ماكينات ATM	.09	**.031**	5.605	.380

X_8	عدد ماكينات POS	.16	.436	7.889	.186
Z_1	حجم البنك	3.41-	**.000**	1.674	.242
Z_2	الرافعة المالية	1.26-	**.027**	4.636	.193
Z_3	عمر البنك	9.66	.085	1.358	.172
الثابت: 1237.919					
D-W		1.817			
معامل الإرتباط المتعدد R		.417			
معامل التحديد R^2		17.39%			
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$		14.5%			
درجات الحرية		(36,11)			
F المحسوبة		6.690			
F الجدولية		2.78			
المعنوية		.038			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك وهى (حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض) بمعاملات إنحدار بلغت (-٣.٤١، -١.٢٦، ٠.٠٩، -٠.١١، -٠.٠٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٢٧، ٠.٠٣١، ٠.٠٤٠، ٠.٠٤٤) على التوالى، ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على أداء البنوك كما يلى:

$$Y_1 = 1237.919 - \mathbf{0.11\ X_1} - \mathbf{0.06\ X_2} + 0.20\ X_3 - 0.62\ X_4 + 0.63\ X_5 + 0.19\ X_6 + \mathbf{0.09\ X_7} + 0.16\ X_8 - \mathbf{3.41\ Z_1} - \mathbf{1.26\ Z_2} + 9.66\ Z_3$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على تقدير أداء البنوك أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٤١٧) والمساهمة النسبية لها (R^2) بلغت (١٧.٣٩%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض.

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (١٧.٣٩%) مع قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2$) التى بلغت (١٤.٥٠%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج

وإستقلالية العوامل المؤثرة على أداء البنوك، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٦.٦٩٠) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٢.٧٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٣٨)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير أداء البنوك إعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل فى حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض **الثالث** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالى على أداء البنوك"**، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوى لكل من حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض على أداء البنوك محل الدراسة.

٦- اختبار أثر الشمول المالى على قيمة البنوك

لإختبار أثر الشمول المالى على قيمة البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض **الرابع** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالى على قيمة البنوك"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة البنوك لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير قيمة البنوك بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة البنوك من خلال الجدول رقم (٦) التالى:

جدول رقم (٦)
نتائج تحليل الإنحدار لأثر الشمول المالى على قيمة البنوك

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X_1	قيمة الودائع	-.11	**.021**	5.440	.282
X_2	قيمة القروض	-.17	.138	5.025	.299
X_3	عدد بطاقات الإئتمان	.06	.077	5.545	.121
X_4	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	.16	**.026**	2.106	.135
X_5	عدد بطاقات الخصم	.01	**.044**	2.636	.277
X_6	قيمة معاملات بطاقات الخصم	.17	**.015**	4.687	.282
X_7	عدد ماكينات ATM	9.50	**.000**	5.605	.380

X_8	عدد ماكينات POS	.53	**.041**	7.889	.186
Z_1	حجم البنك	7.23-	**.039**	1.674	.242
Z_2	الرافعة المالية	9.13-	.185	4.636	.193
Z_3	عمر البنك	10.45	**.029**	1.358	.172
الثابت: 36930.493					
D-W		1.686			
معامل الإرتباط المتعدد R		.964			
معامل التحديد R^2		92.90%			
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$		90.7%			
درجات الحرية		(36,11)			
F المحسوبة		42.647			
F الجدولية		2.78			
المعنوية		.000			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٦) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة البنوك وهى (عدد ماكينات ATM، قيمة معاملات بطاقات الخصم، قيمة الودائع، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عمر البنك، حجم البنك، عدد ماكينات POS، وعدد بطاقات الخصم) بمعاملات إنحدار بلغت (٩.٥٠، ٠.١٧، -٠.١٣، ٠.١٦، ١٠.٤٥، -٧.٢٣، ٠.٥٣، ٠.٣١) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠١٥، ٠.٠٢١، ٠.٠٢٦، ٠.٠٢٩، ٠.٠٣٩، ٠.٠٤١، ٠.٠٤٤) على التوالى، ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على قيمة البنوك كما يلى:

$$Y_2 = 36930.493 - \mathbf{0.13\ X_1} - 0.17\ X_2 + 0.06\ X_3 + \mathbf{0.16\ X_4} + \mathbf{0.31\ X_5} + \mathbf{0.17\ X_6} + \mathbf{9.50\ X_7} + \mathbf{0.53\ X_8} - \mathbf{7.23\ Z_1} - 9.13\ Z_2 + \mathbf{10.45\ Z_3}$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على تقدير قيمة البنوك أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٩٦٤) والمساهمة النسبية لها (R^2) بلغت (٩٢.٩٠%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى عدد ماكينات ATM، قيمة معاملات بطاقات الخصم، قيمة الودائع، قيمة معاملات بطاقات

الإئتمان، عمر البنك، حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات POS، وعدد بطاقات الخصم.

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (٩٢.٩٠%) مع قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2$) التى بلغت (٩٠.٧٠%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على قيمة البنوك، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٤٢.٦٤٧) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٢.٧٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير قيمة البنوك إعتماداً على ثمانية عوامل أساسية تؤثر على قيمة البنوك وتتمثل تلك العوامل فى عدد ماكينات ATM، قيمة معاملات بطاقات الخصم، قيمة الودائع، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عمر البنك، حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات POS، وعدد بطاقات الخصم.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض **الرابع** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالى على قيمة البنوك"**، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوى لكل من عدد ماكينات ATM، قيمة معاملات بطاقات الخصم، قيمة الودائع، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عمر البنك، حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات POS، وعدد بطاقات الخصم على قيمة البنوك محل الدراسة.

٧- اختبار أثر مؤشر الشمول المالى على أداء البنوك

لإختبار أثر مؤشر الشمول المالى على أداء البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض **الخامس** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالى على أداء البنوك"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير أداء البنوك بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك من خلال الجدول رقم (٧) التالى:

جدول رقم (٧)
نتائج تحليل الإنحدار لأثر مؤشر الشمول المالى على أداء البنوك

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X	مؤشر الشمول المالى	2.45-	**.003**	2.423	.413
Z_1	حجم البنك	11.03-	**.031**	1.469	.681
Z_2	الرافعة المالية	12.26-	**.043**	1.055	.948
Z_3	عمر البنك	8.86	.065	3.094	.323
الثابت: 123.044					
D-W				1.642	
معامل الإرتباط المتعدد R				.416	
معامل التحديد R^2				17.30%	
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$				11.6%	
درجات الحرية				(43,4)	
F المحسوبة				7.254	
F الجدولية				3.78	
المعنوية				.039	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك وهى (مؤشر الشمول المالى، حجم البنك، والرافعة المالية) بمعاملات إنحدار بلغت (-٢.٤٥، -١١.٠٣، -١٢.٢٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٣، ٠.٠٣١، ٠.٠٤٣) على التوالى، ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على أداء البنوك كما يلى:

$$Y_1 = 123.044 - \mathbf{2.45\ X - 11.03\ Z_1 - 12.26\ Z_2} + 8.86\ Z_3$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على تقدير أداء البنوك أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٤١٦) والمساهمة النسبية لها (R^2) بلغت (١٧.٣٠%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى مؤشر الشمول المالى، حجم البنك، والرافعة المالية.

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (١٧.٣٠%) مع قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2$) التى بلغت (١١.٦٠%) مما يشير إلى أن حجم عينة

الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على أداء البنوك، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٧.٢٥٤) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٧٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٣٩)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير أداء البنوك إعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل فى مؤشر الشمول المالى، حجم البنك، والرافعة المالية.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض **الخامس** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالى على أداء البنوك"**، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوى لكل من مؤشر الشمول المالى، حجم البنك، والرافعة المالية على أداء البنوك محل الدراسة.

٨- اختبار أثر مؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك

لإختبار أثر مؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض **السادس** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة البنوك لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التى يمكن من خلالها تقدير قيمة البنوك بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة البنوك من خلال الجدول رقم (٨) التالى:

جدول رقم (٨)
نتائج تحليل الإنحدار لأثر مؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X	مؤشر الشمول المالى	20.53	**.036**	2.423	.413
Z_1	حجم البنك	5.97-	**.032**	1.469	.681
Z_2	الرافعة المالية	4.78-	.123	1.055	.948
Z_3	عمر البنك	26.18	**.000**	3.094	.323
الثابت: -58970.850					
D-W		1.944			
معامل الإرتباط المتعدد R		.755			

معامل التحديد R^2	57.0%
معامل التحديد المعدل $adj.R^2$	53.0%
درجات الحرية	(43,4)
F المحسوبة	14.259
F الجدولية	3.78
المعنوية	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٨) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة البنوك وهى (عمر البنك، حجم البنك، ومؤشر الشمول المالى) بمعاملات إنحدار بلغت (٢٦.١٨، -٥.٩٧، ٢٠.٥٣) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٣٢، ٠.٠٣٦) على التوالى، ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على قيمة البنوك كما يلى:

$$Y_2 = 58970.850 + \mathbf{20.53\ X - 5.97\ Z_1} - 4.78\ Z_2 + \mathbf{26.18\ Z_3}$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على تقدير قيمة البنوك أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٧٥٥) والمساهمة النسبية لها (R^2) بلغت (٥٧.٠٠%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات فى العوامل التى تم إختبارها فى تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة فى عمر البنك، حجم البنك، ومؤشر الشمول المالى.

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R^2) التى بلغت (٥٧.٠٠%) مع قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2$) التى بلغت (٥٣.٠٠%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه فى تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على قيمة البنوك، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٤.٢٥٩) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٧٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وبالتالى يمكن صياغة نموذج لتقدير قيمة البنوك إعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على قيمة البنوك وتتمثل تلك العوامل فى عمر البنك، حجم البنك، ومؤشر الشمول المالى.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض **السادس** القائل بأنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك"**، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوى لكل من عمر البنك، حجم البنك، ومؤشر الشمول المالى على قيمة البنوك محل الدراسة.

٩- اختبار مدى الاختلاف بين البنوك حول مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك

لفحص الفروق المعنوية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض **السابع** القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك بين البنوك محل الدراسة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي من خلال الجدول رقم **(٩)** التالي:

جدول رقم (٩)
نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالى

إسم البنك	رتب المتوسط الحسابي	كا^{2}	المعنوية	الترتيب على حسب رتب المتوسط الحسابي
بنك CIB	٤١.٨٣	٤٨.٥١٢	٠.٠٠٠	٢
بنك البركة	٢١.٩٢			٥
البنك المصري الخليجي	٢٥.٥٠			٤
البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات	١٤.٥٨			٦
بنك القاهرة	٣٥.٢٥			٣
بنك الكويت	١١.٣٣			٧
بنك فيصل الإسلامى	٤.١٧			٨
البنك الأهلي المصري	٥١.٠٠			١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم **(٩)** لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمؤشر الشمول المالي بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي وذلك عند قيمة (كا^{2}) بلغت (٤٨.٥١٢)، ويتضح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لمؤشر الشمول المالي بين البنوك التي تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٤.١٧، ٥١.٠٠) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لمؤشر الشمول المالي لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي للبنوك (البنك الأهلي المصري، بنك CIB، بنك القاهرة، البنك المصري الخليجي، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، بنك الكويت، وبنك فيصل الإسلامي) بلغ (٥١.٠٠، ٤١.٨٣، ٣٥.٢٥، ٢٥.٥٠، ٢١.٩٢، ١٤.٥٨، ١١.٣٣، ٤.١٧) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لمؤشر الشمول المالي بين البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي.

كما يمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول أداء وقيمة البنوك من خلال الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠)
نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول أداء وقيمة البنوك

	إسم البنك	رتب المتوسط الحسابي	كا٢	المعنوية	الترتيب على حسب رتب المتوسط الحسابي
الأداء (Y_1)	بنك CIB	٦٦.٥٦	٣٥.٢٠١	٠.٠٠٠	٢
	بنك البركة	٤٦.٤٤			٤
	البنك المصري الخليجي	٢٩.٩١			٧
	البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات	٣٣.٠٥			٦
	بنك القاهرة	٢٥.٩٧			٨
	بنك الكويت	٣٩.٦١			٥
	بنك فيصل الإسلامى	٧٥.٧٦			١
	البنك الأهلي المصري	٥٦.٦٨			٣
القيمة (Y_2)	بنك CIB	٩٧.١٣	٣٩.٣٢٤	٠.٠٠٠	١
	بنك البركة	٢٥.١٥			٦
	البنك المصري الخليجي	٩٤.٠٤			٢
	البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات	٢٢.٧٠			٧
	بنك القاهرة	١٩.٢٤			٨
	بنك الكويت	٤٠.١٣			٥
	بنك فيصل الإسلامى	٨٤.٧٦			٣
	البنك الأهلي المصري	٦٥.٨٨			٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١٠) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لأداء البنوك بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول الأداء وذلك عند قيمة (كا^{٢}) بلغت (٣٥.٢٠١)، ويتضح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط الحسابي للأداء بين البنوك الذي تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٢٥.٩٧، ٧٥.٧٦) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لأداء البنوك لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي للبنوك (بنك فيصل الإسلامي، بنك CIB، البنك الأهلي المصري، بنك البركة، بنك الكويت، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، البنك المصري الخليجي، وبنك القاهرة) بلغ (٧٥.٧٦، ٦٦.٥٦، ٥٦.٦٨، ٤٦.٤٤، ٣٩.٦١، ٣٣.٠٥، ٢٩.٩١، ٢٥.٩٧) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لأداء البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول الأداء.

كما لوحظ بفحص نتائج الجدول رقم (١٠) أن قيمة معنوية الاختبار لقيمة البنوك بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول القيمة وذلك عند قيمة (كا^{٢}) بلغت (٣٩.٣٢٤)، ويتضح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لقيمة البنوك التي تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأعلى (١٩.٢٤، ٩٧.١٣) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لقيمة البنوك لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي للبنوك (بنك CIB، البنك المصري الخليجي، بنك فيصل الإسلامي، البنك الأهلي المصري، بنك الكويت، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، وبنك القاهرة) بلغ (٩٧.١٣، ٩٤.٠٤، ٨٤.٧٦، ٦٥.٨٨، ٤٠.١٣، ٢٥.١٥، ٢٢.٧٠، ١٩.٢٤) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لأداء البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول القيمة.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض **السابع** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك" حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالى وأداء وقيمة البنوك.

عاشرًا: نتائج الدراسة

في ضوء نتائج اختبارات الفروض يمكن عرض النتائج التطبيقية للدراسة على النحو التالي:

١. وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين مؤشر الشمول المالى وأداء البنوك محل الدراسة عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (-٠.٠٦٦)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على مؤشر الشمول المالى فى تقدير أداء البنوك المصرية بدقة عالية.

٢. وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين مؤشر الشمول المالى وقيمة البنوك محل الدراسة عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (٠.١٠٥)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على مؤشر الشمول المالى فى تقدير قيمة البنوك المصرية بدقة عالية.

٣. امكانية تعزيز أداء البنوك فى ضوء الشمول المالى اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل فى(حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض) بمعاملات إنحدار بلغت (-٣.٤١، -١.٢٦، ٠.٠٩، -٠.١١، -٠.٠٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٢٧، ٠.٠٣١، ٠.٠٤٠، ٠.٠٤٤) على الترتيب.

٤. امكانية تعزيز قيمة البنوك فى ضوء الشمول المالى اعتماداً على ثمانية عوامل أساسية تؤثر على قيمة البنوك وتتمثل تلك العوامل فى (عدد ماكينات ATM، قيمة معاملات بطاقات الخصم، قيمة الودائع، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عمر البنك، حجم البنك، عدد ماكينات POS، وعدد بطاقات الخصم) بمعاملات إنحدار بلغت (٩.٥٠، ٠.١٧، -٠.١٣، ٠.١٦، ١٠.٤٥، -٧.٢٣، ٠.٥٣، ٠.٣١) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠١٥، ٠.٠٢١، ٠.٠٢٦، ٠.٠٢٩، ٠.٠٣٩، ٠.٠٤١، ٠.٠٤٤) على الترتيب.

٥. امكانية تعزيز أداء البنوك فى ضوء مؤشر الشمول المالى اعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل فى (مؤشر الشمول المالى، حجم البنك، والرافعة المالية) بمعاملات إنحدار بلغت (-٢.٤٥، -١١.٠٣، -١٢.٢٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٣، ٠.٠٣١، ٠.٠٤٣) على التوالى.

٦. امكانية تعزيز قيمة البنوك فى ضوء مؤشر الشمول المالى اعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على قيمة البنوك وتتمثل تلك العوامل فى (عمر البنك، حجم البنك، ومؤشر الشمول المالى) بمعاملات إنحدار بلغت (٢٦.١٨، -٥.٩٧، ٢٠.٥٣) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٣٢، ٠.٠٣٦) على التوالى.

٧. وجود اختلافات بين بنوك البورصة المصرية حول مؤشر الشمول المالى حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا^{2} (٤٨.٥١٢)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابى لمؤشر الشمول المالى بين (البنك الأهلي المصري، بنك CIB، بنك القاهرة، البنك المصري الخليجي، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، بنك الكويت، وبنك فيصل الإسلامي) حيث بلغ (٥١.٠٠، ٤١.٨٣، ٣٥.٢٥، ٢٥.٥٠، ٢١.٩٢، ١٤.٥٨، ١١.٣٣، ٤.١٧) على الترتيب.

٨. وجود اختلافات بين بنوك البورصة المصرية حول أداء البنوك حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا^{2} (٣٥.٢٠١)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابى للأداء بين (بنك فيصل الإسلامي، بنك CIB، البنك الأهلي المصري، بنك البركة، بنك الكويت، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، البنك المصري الخليجي، وبنك القاهرة) حيث بلغ (٧٥.٧٦، ٦٦.٥٦، ٥٦.٦٨، ٤٦.٤٤، ٣٩.٦١، ٣٣.٠٥، ٢٩.٩١، ٢٥.٩٧) على الترتيب.

٩. وجود اختلافات بين بنوك البورصة المصرية حول قيمة البنوك حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا^{2} (٣٩.٣٢٤)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابى للقيمة بين (بنك CIB، البنك المصري الخليجي، بنك فيصل الإسلامي، البنك الأهلي المصري، بنك الكويت، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، وبنك القاهرة) بلغ (٩٧.١٣، ٩٤.٠٤، ٨٤.٧٦، ٦٥.٨٨، ٤٠.١٣، ٢٥.١٥، ٢٢.٧٠، ١٩.٢٤) على الترتيب.

إحدى عشر: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

١. العمل على زيادة الوعى لدى إدارات البنوك المصرية بتعزيز دور الشمول المالى بمؤشراته المختلفة المتمثلة فى قيمة الودائع، قيمة القروض، عدد بطاقات الإئتمان، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عدد بطاقات الخصم، قيمة معاملات بطاقات الخصم، عدد ماكينات ATM، فضلاً عن عدد ماكينات POS لما له من تأثير كبير على أداء وقيمة البنوك.

٢. ضرورة اهتمام البنوك المصرية بعقد الندوات وورش العمل لدراسة وتحليل الفوائد والآثار السلبية لتطبيق ممارسات الشمول المالي على البنوك، فضلًا عن قيام البنك المركزي المصري بإصدار دليل إسترشادي لارتفاع مستوى ممارسات الشمول المالي.

٣. ضرورة قيام البنك المركزي المصري بإصدار تقرير دوري عن إجراءات ممارسات الشمول المالي في البنوك المصرية، والنتائج المترتبة على أداء وقيمة البنوك، فضلًا عن الزام البنوك بضرورة الإفصاح عن ممارسات الشمول المالي.

ثاني عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن إقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:

١. تقييم أثر ممارسات الشمول المالى على تكلفة رأس المال للبنوك المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى.

٢. تقييم أثر ممارسات الشمول المالى على أداء البنوك فى فترات الأزمات والاستقرار.

٣. دراسة وتحليل دور الشمول المالى فى استمرارية الأرباح المحاسبية بالبنوك المصرية.

٤. دراسة وتحليل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على ممارسات الشمول المالى فى الفترات الحالية والمستقبلية.

٥. اختبار أثر الشمول المالي الرقمي على أداء وقيمة البنوك المصرية فى فترات الأزمات والاستقرار.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد، خالد إبراهيم سيد، راضى، محمد محمد السيد، (٢٠١٨م)، "الشمول المالى وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر فى مصر"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٨، العدد ٤، ص.ص ١-٢٨
- البدوى، رضا مصطفى حسن، (٢٠١٩)، "الشمول المالى فى مصر: التحديات والفرص"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص. ص ٣٨١-٤٣٢.
- **البنك المركزى المصرى**، (٢٠١٨)، تقرير الإستقرار المالى، ص.ص ٣١-٣٨.
- النقيرة، أحمد محمود محمد، نور الدين، أحمد محمد عبد الحى أمين (٢٠١٩)، "دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، ص.ص ٤٢٩-٥٠٢.
- بالانت، جولى، (٢٠١٥)، **"التحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS"**، ترجمة: خالد العامرى، دار الفاروق، القاهرة.
- جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق، (٢٠٢٠)، "آلية لتعزيز الشمول المال فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ص. ص٤٨٧-٥٢٠.
- داغى، بهناز على، (٢٠١٧)، "الشمول المالى : دولة قطر أنموذجا، **مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية**، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامى بلندن" المجلد ٢، العدد١، ص.ص ٢٦-٤٥.

- عبد الجليل، إنتصار أحمد، (٢٠١٩)، "مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالى فى ضوء نظرية إنتشار الإبتكار"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثانى، العدد ٣، ص.ص ١-٥٢.
- عبد القادر، أحمد عبد الله سعيد، (٢٠١٨)، "تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام نظام التقييم المصرفى الأمريكى : دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة" **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة الاسماعيلية،المجلد ٩، العدد٢.
- عوض، أية عادل محمود؛ محمود، منصور حامد؛ فراج، ثناء عطية، (٢٠٢١)، "أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الإئتمانية بالبنوك"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث، ص.ص ٣٤٤-٣٦٩.
- غالى، شيرين بشرى، (٢٠٢٠)، "دور الشمول المالى فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى"، **مجلة البحوث الإدارية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص.ص٢٠٩-٢٢٤.
- كاشف، سارة يوسف، (٢٠٢٢)،" **استخدام مؤشرات** CAMELS **فى التنبؤ بالتعثر المالى بالبنوك التجارية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية : دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠٢٠)، "إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية فى البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالى"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ص.ص ٢٦٥-٣٤٧.
- محمد، دلال محمد إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر الإستقرار المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالى والإستثمارات"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤٣، العدد الأول، ص.ص ٢٤٤-٢٨٨.
- واصل، علياء عبد الحميد محمد، (٢٠١٩)، "دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة – الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، ص.ص ١٦٧–١٩٦.
- يوسف، محمود، الحاج، (٢٠٢٠)، "أثر الشمول المالي علي أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين باستخدام نموذج CAMELS" ،**مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث**، المجلد٨، العدد٤، ص.ص ١-٣٦.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Ahamed, M. M., Ho, S. J., Mallick, S. K., & Matousek, R. (2021). Inclusive banking, financial regulation and bank performance: Cross-country evidence. ***Journal of Banking & Finance***, *124*, 106055.
- Ahsan, M. K. (2016). Measuring financial performance based on CAMEL: A study on selected Islamic banks in Bangladesh. **Asian Business Review**, 6(1), 7-56.
- Al-Chahadah, A. R., Refae, G. A. E., & Qasim, A. (2020). The impact of financial inclusion on bank performance: the case of Jordan. **International Journal of Economics and Business Research**, *20*(4), 483-496.
- Al-Eitan, G. N., Al-Own, B., & Bani-Khalid, T. (2022). Financial inclusion indicators affect profitability of Jordanian commercial Banks: Panel data **analysis.** ***Economies***, *10*(2), 38.
- Allen, F., Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S. M. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. **Journal of financial Intermediation**, 27, 1-30.
- Almasri, A.Q. & Ramli, N.M . (2020). Large Shareholders Ownership and Firms Financial Performance: Evidence from MENA Countries. paper presented at the Islamic Banking, Accounting and Finance International Conference- The 9th iBAF.Available at: https:// oarep. usim. edu.my/jspui/bitstream/123456789147 00/1 /Large %20Shareholdrs%20Ownership%20and%20firms%20 Financial %20 Performance %3 B %20 Evidence %20 from%20MENA%20Countries.pdf. (Accessed 24 February 2022).
- Alomari, M., & Aladi, I. (2024). Financial inclusion and market-based performance: empirical evidence from Syrian banks. **Journal of Financial Economic Policy**, 16(1), 60-79.
- Amoah, N. Y., Anderson, A., Bonaparte, I., & Tang, A. P. (2017). Internal control material weakness and real earnings management. In Parables, Myths and Risks (Vol. 20, pp. 1-21). **Emerald Publishing Limited.**
- Basheer, S. (2003). ***Your Guide to the Statistical Program SPSS***, Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.
- Bhatter, H. K., & Chhatoi, B. P. (2023). Financial inclusion and financial performance: evaluating the moderating effect of mandatory corporate social responsibility. ***Journal of Financial Economic Policy***, *15*(3), 208-225.
- Candiya Bongomin, G. O., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda?. **Managerial finance**, 43(12), 1310-1331.

- Chen, J. J., & Zhang, H. (2014). The impact of the corporate governance code on earnings management–Evidence from Chinese listed companies. **European Financial Management**, 20(3), 596-632.
- Ditta, A. S. A., & Saputra, A. (2020). Financial inclusion and banking performance in Indonesia.
- Dzombo, G. K., Kilika, J. M., & Maingi, J. (2018). The Mediating Effect of Financial Inclusion on the Relationship between Branchless Banking Strategy and Performance of Commercial Banks in an Emerging market Context: The Case of Kenya. **International Journal of Economics and Finance**, 10(7), 161-161.
- Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India. **Contaduría y administración**, 62(2), 644-656.
- Jabbouri, I., & Almustafa, H. (2021). Corporate cash holdings, firm performance and national governance: evidence from emerging markets. **International Journal of Managerial Finance**, 17(5), 783-801.
- Ji, X. D., Lu, W., & Qu, W. (2017). Voluntary disclosure of internal control weakness and earnings quality: Evidence from China. **The International Journal of Accounting**, 52(1), 27-44.
- Katoroogo, R. M. (2016). **Behavioural determinants of financial inclusion in Uganda**. Ph.D. Thesis, Wits Business School, University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.
- Khatib, S. F., Hendrawaty, E., Bazhair, A. H., Rahma, I. A. A., & Al Amosh, H. (2022). Financial inclusion and the performance of banking sector in Palestine. ***Economies***, *10*(10), 247-277.
- Lenard, M. J., Petruska, K. A., Alam, P., & Yu, B. (2016). Internal control weaknesses and evidence of real activities manipulation. **Advances in accounting**, 33, 47-58.
- Lenka, S. K., & Barik, R. (2018). Has expansion of mobile phone and internet use spurred financial inclusion in the SAARC countries?. **Financial Innovation,** 4(1), 1-19.
- Masood, O., Ghauri, S. M. K., & Aktan, B. (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model. **Banks and Bank Systems**, 11 (3), 37–43.
- Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. **Finance Research Letters**, 24, 230-237.
- O'Brien, R. (2007). A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors. ***Quality & Quantity,*** 41(5), 673-690.
- Sajuyigbe, A. (2017). Influence of Financial Inclusion And Social Inclusion on the performance of Women-Owned Businesses In Lagos State,Nigeria

Scholedg. ***International Journal of Management & Development***, 4 (3), 18-27.

- Sedik, M. (2022). The Effect of Financial Inclusion on Banking Performance. **Journal of Financial and Commercial Studies**, 1(3), 554-579.
- Sha'ban, M., Girardone, C., Sarkisyan, A., & Arun, T. (2023). On the relationship between financial inclusion and bank performance. **Economic Notes**, *52*(3), e12225.
- Shihadeh, F. (2020). The influence of financial inclusion on banks' performance and risk: new evidence from MENAP.
- Shihadeh, F. (2021). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine.
- Susanti, N., & Restiana, N. G. (2018). What's the best factor to determining firm value. **Journal Keuangan dan Perbankan**, 22(2), 301-309.
- Varghese, G., & Viswanathan, L. (2018). Financial inclusion: opportunities, issues and challenges. **Theoretical Economics Letters**, 8(11), 1935-1942.
- Vo, D. H., & Nguyen, N. T. (2021). Does financial inclusion improve bank performance in the Asian region?. **Asian-Pacific Economic Literature**, 35(2), 123-135.
- Vo, D. H., Tran, N. P., Hoang, H. T. T., & Van, L. T. H. (2022). Do corporate social responsibility and bank performance matter for financial inclusion in Vietnam? **Journal of Asia Business Studies**, *16*(4), 639-651.
- Zachosova, N. & Herasymenko, O. & Shevchenko, A. (2018). Risks and psssibilities of the effect of financial inclusion on managing the financial security at the marco level. **Investment *Management and Financial Innovations,*** 15 (4), 303-319.
- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. **Review of development finance**, 6(1), 46-57.